وثيقة عامة
رقم الوثيقة: AFR 54/044/2004 بيان صحفي رقم: NNN
PM إبريل/نيسان OMMQ

السودان: ينبغي على الحكومة أن تضع حداً للكارثة الإنسانية
وكارثة حقوق الإنسان في دارفور

مع استمرار الانتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار في السودان، قالت منظمة العفو الدولية إنه "ما من سبيل للحيلولة دون قتل وتشريد الآلاف قسراً في السودان سوى باتخاذ إجراء على وجه السرعة".

وكان اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الحكومة وجماعتي المعارضة المسلحة "جيش تحرير السودان" و"حركة العدالة والمساواة" قد دخل حيز التنفيذ في NO إبريل/نيسان، ومنذ ذلك الحين ظل المدنيون يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان ويعيشون في ظل وضع إنساني شديد الوطأة.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "الهجمات على القرى مستمرة، كما تستمر أعمال قتل المدنيين بصورة تعسفية ودون تمييز، وتستمر معها أعمال السلب والاغتصاب. ولم يُفرج عن معظم المعتقلين الذين سُجنوا بسبب الصراع. ولم يتم بعد نشر مراقبي الاتحاد الإفريقي المكلفين بالتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار".

وقد دُمرت معظم القرى في دارفور، ولا يجرؤ السكان على مغادرة مخيمات النازحين، حيث تقوم ميليشيات "الجنجويد" التي تساندها الحكومة بإغلاق القرى، بل والإغارة على المخيمات. ففي مخيم أردماتا للنازحين، الواقع بالقرب من بلدة الجنينة، لا يتورع أفراد ميليشيا "الجنجويد" عن اقتحام المخيم جهاراً واختيار نساء لاغتصابهن، حسبما ورد.

وبالإضافة إلى ذلك، فثمة مخاطر من اتساع نطاق الصراع. ففي OU إبريل/نيسان، قصفت طائرات سودانية قرية كولبس في تشاد، وشنت ميليشيا "الجنجويد" هجمات على اللاجئين والمدنيين التشاديين على طول الحدود.

وقالت منظمة العفو الدولية إن هذا الصراع "ليس صراعاً عرقياً محتوماً، بل مأساة خلقتها الحكومة عن عمد بتأييدها لميليشيات "الجنجويد"، كما زاد من حدتها الإفلات الكامل من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

ومضت المنظمة تقول إن "ثمة قنبلتين موقوتتين في السودان تنذران بكارثة، وأولاهما هي اقتراب فصل الأمطار، وهو الأمر الذي يعني أن كثيراً من المناطق قد تكون معزولةً تماماً بحلول يونيو/حزيران، مما يحول دون وصول الإمدادات الغذائية والطبية إليها من الخارج. أما القنبلة الثانية فتتمثل في خطر الانهيار الكامل لوقف إطلاق النار مما يؤدي إلى تصاعد الانتهاكات".

وأضافت المنظمة قائلة إن "الصراع سوف يزداد سوءاً وانتشاراً ما لم يمارس المجتمع الدولي أكبر قدر من الضغط لضمان نزع سلاح الميليشيات الحكومية وإبعادها عن المنطقة. وبالإضافة إلى الضمانات المحددة المتعلقة بحماية المدنيين في اتفاق وقف إطلاق النار، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يصر على نشر مراقبين لحقوق الإنسان".

هذا، وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى نشر مراقبين لوقف إطلاق النار على وجه السرعة وبأعداد كافية، بما في ذلك مراقبو حقوق الإنسان، وذلك لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقيق في الانتهاكات. كما دعت إلى نزع سلاح ميليشيات "الجنجويد" وسحبها إلى مناطق لا يمكنها فيها ارتكاب انتهاكات ضد السكان المدنيين.

خلفية

على مدار السنوات القليلة الماضية، تعرض آلاف المدنيين في منطقة دارفور، الواقعة غربي السودان، للقتل أو الإصابة على أيدي جماعات مسلحة من البدو، كما حُرقت منازلهم وسُرق ما لديهم من قطعان الماشية. وفي فبراير/ شباط OMMP، بدأ "جيش تحرير السودان" و"حركة العدالة والمساواة" عمليات عسكرية ضد الحكومة، وذلك بسبب إحجام الحكومة من وجهة نظرهم عن حماية السكان، فضلاً عن تهميش المنطقة وتخلفها.

ومنذ ذلك الحين، اتجهت الحكومة السودانية فيما يبدو إلى إطلاق العنان لميليشيات البدو المعروفة باسم "الجنجويد" لقتل واختطاف المدنيين، وخاصة من الجماعات العرقية الزراعية، فضلاً عن تدمير ممتلكاتهم. وقد فر ما يزيد عن UMM ألف شخص من قراهم التي حُرقت، ولجأ معظمهم إلى بلداتٍ في دارفور، بينما عبر أكثر من NOM ألف شخص الحدود إلى تشاد. كما قُتل ما يربو على NM آلاف شخص خلال هجمات.

وفي U إبريل/ نيسان OMMQ، وقَّعت الحكومة السودانية و"جيش تحرير السودان" و"حركة العدالة والمساواة" اتفاقاً لوقف إطلاق النار وتقرر أن يبدأ سريانه في NO إبريل/ نيسان. ومن المقرر أن يستمر لمدة QR يوماً ويمكن تجديده لمدة QR يوماً أخرى على أن يتم الاتفاق على ذلك قبل ON يوماً على الأقل من انقضاء مدة الاتفاق. وتنص المادة O من الاتفاق على أن يلتزم كل طرف بتنفيذ ما يلي:

- الامتناع عن أية عمليات تجنيد؛

- الامتناع عن أية أعمال عسكرية TN?و أية عمليات استكشاف؛
- الامتناع عن ارتكاب أية أعمال عنف أو غير ذلك من الانتهاكات ضد السكان المدنيين؛
- الامتناع عن أية تحركات أو إجراءات لنشر القوات من شأنها توسيع المناطق الخاضعة لسيطرة كل طرف أو استئناف العمليات العسكرية؛
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية.

ومن المقرر تشكيل لجنة لوقف إطلاق النار، والإفراج عن جميع أسرى الحرب و"جميع الأشخاص الآخرين الذين اعتُقلوا بسبب الصراع المسلح في دارفور، كما "تكفل الأطراف التزام كافة الجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرتها بهذا الاتفاق، على أن تتجمع قوات المعارضة المسلحة في مواقع محددة بوضوح. وتلتزم الحكومة السودانية بحل الميليشيات المسلحة".